السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص:491- 511
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

الشباب والتعايش: من أجل تكريس ثقافة قبول الآخر

Youth and coexistence: in order to estabilsh a culture of acceptance of the other

علاق جميلة*، جامعة قسنطينة 3
djamila.allag@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام:2021/08/24 تاريخ القبول: 2021/10/16

ملخص:

يناقش محتوى المقال معضلة حقيقية ترتبط بالنظرة المزدوجة للشباب، بين اعتباره مخزونا وطنيا وإنسانيا يساهم في جهود البناء والتشييد، أو تحوله إلى أداة إذا تعلق الأمر بشيوع مختلف مظاهر العنف، التعصب والكراهية على الصعيد المحلي، الوطني والعالمي.

يتأسس مغزى هذه الورقة البحثية على إمكانية الإعداد الجيد للشباب في حمل شعلة التغيير نحو صناعة مستقبل أفضل، حيث تتحول الطاقة الشبابية الحيوية والمندفعة إلى أفكار خلاقة ومبدعة، تحديدا في المجتمعات التعددية غير المتجانسة، التي خبرت شكلا من العنف والصراعات الحادة، حيث التحديات التي يواجهها الشباب اليوم غير مسبوقة، من تغير المناخ إلى البطالة، وصولا إلى أشكال متعددة من عدم المساواة والاستبعاد، لاسيما الشباب المنتمي إلى فئات ضعيفة أو مهمشة، ما يقود للاستنتاج إلى تحول الشباب في ظل الاستقطاب الإعلامي الحاد إلى هدف سهل لمريدي العنف، التطرف والإرهاب، بما يؤثر على هدر طاقة مجتمعية للبناء والتشييد بسواعد شبابية.

* المؤلف المراسل

يقوم البناء المنهجي لهذه الورقة البحثية على استطلاع المحتوى النظري لمقاربة التعايش، وموقع الشباب منها من ضحية للعنف والتطرف إلى صناع للسلام وتثمين مكتسبات التعايش.

الكلمات المفتاحية: الشباب، التعايش، المجتمعات التعددية، المواطنة الفعلية، الكراهية

Abstract :

The content of the article discusses a real dilemma related to the double vision of youth, between considering it as national and human resource that contributes to building and construction efforts, or turning it into a tool if it comes to the prevalence of various manifestations of violence, intolerance and hatred at the local, national and global levels.

The significance of this research paper is based on the possibility of well-prepared youth to carry the torch of change towards creating a better future, where the vibrant and impulsive youth energy is transformed into creative and creative ideas, specifically in heterogeneous pluralistic societies, which experienced a form of violence and acute conflicts, where the challenges faced by young people Today is unprecedented, from climate change to unemployment, to multiple forms of inequality and exclusion, especially young people belonging to weak or marginalized groups, which leads to the conclusion that young people, in light of severe media polarization, have become an easy target for those who want violence, extremism and terrorism, which affects the wasting of societal energy for building and construction with the hand’s youth.

The methodological construction of this paper is based on a survey of the theoretical content of the coexistence approach, and the position of young people from it, from victims of violence and extremism to peacemakers, and valuing the gains of coexistence.

Keywords: youth, coexistence, pluralistic societies, good citizenship, the hatred.

مقدمة:

تتطلع كل المجتمعات لهندسة مستقبل مشرق وواعد لشعوبها، بمختلف أطيافهم وتكويناتهم، على هذا الأساس لم تعد تنفك بناء النظرة المستقبلية لأي مجتمع من المجتمعات، عن الاستثمار في طاقات الشباب الحيوية وقدراته الخلاقة، فهم خزان الأمة وطاقتها المنتجة، تحديدا في المجتمعات التعددية وغير المنسجمة عرقيا، دينيا، لغويا، ثقافيا وحتى طائفيا.

حيث يتحول الشباب إلى بوصلة تتأرجح حولها استراتيجيات بناء وغرس ثقافة التعايش والإصلاح، التي تشكل نقيض ثقافة التعصب التي تؤدي للكراهية، والترويج لخطاب العنف والتطرف، ما تكون له نتائج وخيمة على كل التوازنات الاجتماعية من هدم البنى السياسية القائمة، إلى تدمير الاقتصاد وإحباط جهود التنمية والأمن.

ومما لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للعنف والصراعات، بقدر ما هي انعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية تغذيها، والتنوع الهوياتي أو ما نسميه التعدد قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، كما أن يكون قوة مدمرة وعشوائية، إذا أحسن الاستثمار فيها أو أخفقت إدارتها.

المشكلة البحثية:

بالنظر للخصوصية السيكولوجية والمجتمعية للشباب، أضحت الفئة الأكثر استهدافا بمختلف أشكال العنف والتعصب، الذي يستهدف مختلف الفئات في المجتمع، في المقابل هي نفس الفئة المرشحة لاستيعاب متطلبات التعايش وقبول العيش المشترك بين الأفراد مهما كانت تركيبتهم وانتماءاتهم.

وللوقوف على حقيقة المعضلة واستطلاع موقع ودور الشباب فيها، نطرح الإشكال التالي:

كيف يمكن الاستثمار في الطاقة الشبابية لتعزيز مقدراتها في البناء الوطني؟

من خلال التأسيس لثقافة قبول واحترام الآخر، بغض النظر عن هويته أو انتمائه تحديدا في المجتمعات التعددية، وفي أوساط الشباب، كونها الفئة الأكثر استهدافا بخطاب الكراهية والتعصب، نظرا لخصوصية الحماس والانفعال التي تميزها عن غيرها من فئات المجتمع الأخرى.

لسهولة التعاطي مع السؤال المركزي، نبني فرضية عامة تربط بين مختلف متغيرات البحث على النحو التالي:

التأسيس لثقافة التعايش وقبول الآخر، يقوم على الاستثمار البناء في طاقات الشباب.

بالنظر لما يشهده العالم من فورة شبابية كبيرة، تتجه الدول في مسيرتها التنموية لهندسة سياساتها وفق ما يستجيب لمنطق الشباب، من خلال الوقوف على الهموم والمشكلات التي تستهدف هذه الفئة من جهة، ثم التعويل عليها في تحقيق الإقلاع المنشود في مسيرتي التنمية والإصلاح على كل المستويات من جهة أخرى.

أولا: ضرورات التعايش في المجتمعات التعددية

تعتبر مسيرة الانتقال في المجتمعات التي خبرت أشكالا من العنف والصراع الأهلي بين الانتقام والتسامح بطيئة ومحبطة، تتحرك بخطى قد

تصطدم مع الآمال الضاغطة وحاجات الأطراف المشاركة، سواء كانوا ضحايا أو جلادين، حيث تزداد فرص الاتهامات بسوء النية نحو الطرف الآخر، بما يشكل نذير شؤم على انهيار العملية التعايشية بأسرها.

1. التعايش في المجتمعات التعددية: مقاربة مفهومية

تعكس فلسفة التعايش قبول العيش المشترك، التنوع والاختلاف الذي أصبح ميزة أساسية في المجتمعات الراهنة، وتعزيز منطق الكرامة الإنسانية، التي تعني أن يؤمن جميع البشر أنهم متساوون في الحقوق والكرامة الإنسانية، دون تمييز لأسباب عرقية أو ثقافية أو دينية، ... وبالنظر لما آلت إليه الأوضاع بفعل الانفتاح الشاسع على مختلف المستويات، أصبحت الهويات والانتماءات الجزئية معرضة للانكشاف.

يقدم التعايش نموذجا لاستئناف حياة منتجة وآمنة، ونظاما اجتماعيا يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد بعضهم البعض، بالشكل الذي يمكنهم من العيش والعمل معا دون أن يدمر أحدهم الآخر، وهذا لا يعني أن القبول بالتنوع والتعدد يقتضي انصهار مجتمع أو جماعة في أخرى، بل ببساطة وجب مراعاة خصوصية وهوية كل جماعة (كريمة، 2019، صفحة 602).

فهو العملية التي تدار بشكل حذر لتجنب تجدد العداءات الناجمة عن الأحقاد الراسخة، في ظل تجاذب، تفاهم وثقة لدعم التعاون، وهو القادر لأن يصبح شكلا لدولة مستقرة نسبيا، مع احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أكثر عمقا (م.سبينجيمان، ثمن الحرية الخفي: تأطير عراقيل التعايش الاقتصادي، 2006، صفحة 181)، ومن شأن التعايش حياكة نسيج اجتماعي متجانس، وإن كان ذا خلفية تعددية (كريمة، صفحة 603).

هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول تقدير الوقت الكافي للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب والصراعات العنيفة، تشير إلى أن المجتمعات تحتاج عادة إلى عقدين من العمل المستدام والمضني على الأقل

(سلوزكي، 2006، صفحة 49)، بينما يظل خطر الارتداد قائما وفي أوقات مختلفة، حيث الخطوة أو الخطوتان إلى الأمام قد تعقبهما خطوة أو أكثر إلى الوراء ما يتسبب في إحباط العملية برمتها.

قدم بعض الباحثين عروضا عن تسلسل الخطوات التي تميز الدرب الطويل لمكتسبات فلسفة الانتعاش، من الحد الأقصى للنزاع المفتوح إلى الحد الآخر للاندماج المتكامل، عبر استكشاف الصفات البارزة التي تميز كل مرحلة من تلك المراحل، فمعظم علاقات النزاع تتحرك عبر ستة أشكال هي:

- النزاع حيث العداء هو الخيار المهيمن، في ظل هيمنة مشاعر الاحتقار اتجاه الآخر والزهو بالخصوصية والانتماء.
- التعايش تسود المرحلة مشاعر الغضب والريبة، رغم أن العدول عن الأعمال العدائية ليس أمرا مستبعدا.
- بداية التعاون، رغم سواد مشاعر التضارب والإزدواجية، لكن خيار العنف أصبح مستبعدا.
- التعاون هو الاقتناع بجسامة التدمير الذي تخلفه الأعمال العدائية، ما يوحي بإمكانية حصول نوع من التراحم الحذر.
- الاعتماد المتبادل ما يعكس طي صفحة الماضي الدامية، تقبلها والتعايش مع مآسيها بالنسبة للضحية والجلاد على حد سواء.
- وأخيرا التوجه نحو الاندماج تحصيلا للثقة المتبادلة بين أطراف الصراع، والقناعة بأنهم يمثلون شعبا واحدا بغض النظر عن تركيبته وتكوينه (علاق، 2018، صفحة 70).

يسود كل مرحلة قاموس معين من المفاهيم، وبالتالي القيم والمشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد والجماعات.

رغم أن احتمالات توقف العملية عند أية مرحلة تبقى قائمة، أو تراجعها باتجاه مراحل أكثر تنازعا، في حين أنه لا يتم تخطي المراحل، لأن كل مرحلة

تتبع المرحلة التي تليها وترتبط بها أشد الارتباط، كما يمثل كل منها تجارب إذا جمعت تشكل البذرة لنمو المرحلة التي تليها، رغم أن الانتقال من مرحلة لأخرى غاية في الصعوبة والتعقيد (سلوزكي، صفحة 55).

2. متطلبات تعزيز التعايش والقبول مجتمعيا

إذا كان منطق التعايش يستلزم أن يعيش الأفراد من مختلف الجنسيات، الأعراق والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، فإن ذلك يستلزم أو يسير متساندا مع إيجاد حلول فعالة وإجرائية، لمشكلات تنجم عن موجة الاحتقان المجتمعي المعقد.

وعلى الرغم من أن كل سياق من العنف الداخلي يعتبر فريدا بطبيعته من مجتمع لآخر، إلا أن هناك مسائل تبدو متكررة في جميعها، بهدف التخلص من الأحقاد والتوترات، وهذه بعض مظاهرها:

- ترافق العنف مع تدمير الاقتصاد والبنية التحتية، لذلك تشمل عملية إعادة الإعمار وجود بنى تحتية مثل: شبكة للصرف الصحي، شبكة للمياه والكهرباء، الطرق والمواصلات، ...إلخ، بما يعطي معنى لإعادة بناء الحياة وعودة السكان الفارين من ويلات الصراع في المناطق المتضررة.
- إذا كانت البنية التحتية المدمرة تعكس رمزيا آثار الجروح في المجتمع، وتذكر الناس دوما بما خبروه في الماضي من عنف، فإن مسألة إعادة الإعمار خطوة أولية نحو استعادة الحس العام المشترك بوجود النظام، وعودة الثقة في قدرته على قيادتهم لمستقبل يصون إنسانيتهم.
- رغم أن الأمن الاقتصادي لا يضمن تعايشا سلميا، غير أنه بإمكانه التخفيف من وطأة التوتر وتثبيط عزيمة الانخراط في نزاع مسلح جديد، من شأنه عرقلة النمو الشامل، ففي كل الحالات تشكل التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية قضايا بالغة، تتطلب

مختلف أنواع التأييد والنشاط الاجتماعي (النمر، 2007، صفحة 43)، وتبدو هنا مشاريع "توليد الدخل" المكفولة من الوكالات الأممية المتخصصة من الأعمال الريادية في هذا المجال.

- حاجة السكان للشعور بالأمان من خلال إتاحة الفرصة لإعادة بناء الثقة، بين من كانوا يعرفون أنفسهم بانتماءاتهم العرقية أو الدينية المختلفة، وهذا لن يتحقق إلا بإعادة النظام والقانون.
- استعادة الحكم المبني على احترام الحقوق والحريات، يشكل التزاما دوليا يترافق مع الجهود المبذولة لنزع السلاح، وتحييد جماعات الرفض وتسييسها، حيث تهدف عمليات بناء السلام إلى تغيير علاقات القوة بين الأطراف المتنازعة، من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف وراءها مبدأ الهيمنة، إلى علاقات بناءة متوازنة، تتحول معها العلاقات التعسفية إلى قوة مشتركة (النمر، صفحة 42).
- يمثل الإنعاش الاقتصادي العامل الأساسي في التعايش المستقر، حيث يخفف العمل المربح من نزعة إلقاء المسؤولية وتبادل الاتهامات، كما يشجع التعاون في المشاريع على عمل الجماعات المتناحرة معا، لتحقيق أهداف مشتركة ومنفعة متبادلة.

حيث تؤكد العلاقة المتبادلة بين النزاع والفقر المدقع على أهمية التنمية الاقتصادية، وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن خمسة عشرة دولة من بين عشرين دولة الأكثر فقرا في العالم، عانت نشوب نزاعات خلال العقود الأخيرة، فالعبرة أن كل دولة ذات دخل منخفض كانت قد مرت بصراع رئيسي، أو أنها تقع في جوار دولة أو أكثر من الدول التي تعاني نشوب نزاع (أفضالي و لورا، 2006، الصفحات 38- 40)، مرشحة لأن تكون ضحية للعنف والتطرف، حال الفسيفساء الساحلية والإفريقية بشكل عام.

ثانيا: أهمية الشباب في السياق المجتمعي

حتى عهد قريب كان الشباب فئة مهمشة وطاقة معطلة في المجتمعات، لكن التحولات الراهنة فرضت الاهتمام بها من جديد، لا سيما في سياق ثورات الربيع العربي التي خطت نهاية مرحلة انسحاق الشعوب تحت نير أنظمة حكم استبدادية عمرت ردحا من الزمن، فتصدر الشباب الساحات وميادين التغيير، ليصبح الحاضر الأبرز في حركة التعديلات التي مست أغلب الدساتير التي شهدت إعادة قراءة، كما أخذت السياسات والاستراتيجيات المستقبلية محليا وعالميا[1] على عاتقها إدماج موضوع الشباب في الحركية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية القادمة.

بينت الدراسات أنه لا يوجد حد أدنى من التوافق الدولي حول مفهوم الشباب أو مرحلة الشباب على نحو أدق، من بين أسباب ذلك الاختلاف حول مسألة تحديد الفئة العمرية التي تتبدل من بلد لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق أوسع من القضايا الاجتماعية، الثقافية والسياقية لتقديم مفهوم أكثر مرونة للشباب يحقق المواءمة مع الحقائق الوطنية والمحلية.

وعليه وجدت عدة اتجاهات للوقوف على طبيعة مرحلة الشباب، يستند كل منها لتصور ومحددات بعينها (جيملي، 2010/2009، الصفحات 88-94)، تعكس تنوع المعايير التي اعتمد عليها الباحثون، علاوة على اختلاف السياقات والظروف التي تنتمي إليها الظاهرة الشبابية:

- الاتجاه الديموغرافي: يستند إلى محدد العمر الذي يقضيه الفرد في خضم التفاعل الاجتماعي، وبالتالي التمحور حول المعيار الزمني (هناك اختلاف حول ضبط الفئة العمرية بين: 30/13 سنة، 30/15 سنة، 25/15 سنة، 30/18 سنة).

[1] بلغت ذروة الاهتمام العالمي بموضوع الشباب، إثر صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 151/34 ديسمبر، على اعتباره عاما دوليا للشباب، ومن ثم تدعيم حركة الكشافة وبيوت ومعسكرات الشباب محليا، إقليميا وعالميا.

- الاتجاه السيكولوجي: تجاوز البعد الزمني إلى حالة نفسية، تترجم الشعور بالحيوية، الحماس، الحركة والطموح، فالشباب ليس فقط تكوين بيولوجي، لكن هوية تنمو في سياق اجتماعي معين.
- الاتجاه القانوني: حيث مرحلة الشباب تبدأ عند الحد الزمني الذي يصبح فيه الفرد مسؤولا عن تصرفاته، دون وصاية من أحد أو أية جهة، تحت طائل ما يعبر عنه في فقه القانون بالأهلية القانونية، التي تتأسس مع بلوغ الشخص سن الرشد.
- الاتجاه الاجتماعي: يعتمد علماء الاجتماع في تحديدهم للشباب على طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة، ففترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص ليمثل مكانة اجتماعية ويؤدي دورا في بنائه.

في الوقت ذاته اتجه خبراء منظمة اليونيسكو (UNESCO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) للاستقرار على أن الفئة العمرية الشبابية، هي تلك التي تقع بين سن الخامسة عشر والرابعة والعشرين (15- 24) (حواس، http:araa.sa/index.php=vieu=articleid=2599:07-26-23-46-40itm)، وهي المعتمدة تقريبا عالميا [2].

تعبر مرحلة الشباب عن خصوصية معينة تلعب دورا حاسما في تحديد مسارها ونتائجها، تختلف من مجتمع لآخر وفق المميزات التالية (حجازي، 1990، صفحة 38):

- مرحلة تغير جذري كمي وكيفي في ملامح الشخصية، تنزع نحو التعبير الحر عن النفس والرغبة في تكوين شخصية مستقلة.

[2] تقترح ذات الهياكل الدولية، تحديدا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إمكانية توسيع فئة الشباب لتشمل الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 30 سنة، وحتى تخطي ذلك وصولا إلى 35 عاما، استنادا للسياسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالشباب.

- مرحلة تغير سريع ومتلاحق، مصحوب بتوتر واضطراب اتزان الشخصية، يجعل صاحبها عرضة لانفعالات تسبب اختلال علاقاته الاجتماعية.
- درجة عالية من التعقيد والتشابك، تتداخل فيها عوامل جسمية ونفسية، اجتماعية وحضارية.
- القدرة الدائمة على التعلم والمرونة، الابتكار والعمل الخلاق (حاج زيان، 2015، صفحة 236)، ما يعكس نظرة أكثر تقدمية اتجاه الشباب الذي يمثل طاقة إنسانية متجددة.

كأي مرحلة من مراحل النمو عند الإنسان، تتميز مرحلة الشباب بخصائص تميزها، تشمل كل أو معظم فترة المراهقة [3] وجزء من فترة الرشد، فالشباب في نظر البعض يبدأ بنهاية مرحلة المراهقة، وينتهي ببلوغ سن الثلاثين.

يرى شحاتة السيد أن الشباب فئة عمرية تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية النفسية المتميزة، وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها، باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع (جيملي، صفحة 97).

أما أحمد أوزي فينظر للشباب على أنه فئة اجتماعية خاصة، تتميز عن الجيل الذي وصل فعلا إلى النضج الحقيقي (حاج زيان، صفحة 235).

بالمقابل يؤكد أغلب الباحثين أن الضبط الدقيق لفئة الشباب لا يحمل بعدا زمنيا فقط كمرحلة عمرية بين الطفولة والكهولة، بل شخصية بأبعاد اجتماعية ونفسية، تختلط فيها الرغبة بين تأكيد وإبراز الذات والبحث عن دور اجتماعي ريادي وأحيانا بطولي، والتمرد الناجم عن بدأ الإحساس بالمسؤولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية.

[3] وصف الباحث **ستانلي هول** المراهقة بأنها: "فترة عواطف وتوتر، تكتنفها الأزمات النفسية وتسودها المعاناة والإحباط والصراع والقلق، والمشكلات والتناقضات وصعوبات التوافق".

وعليه فإن مفهوم الشباب لا يشير إلى معطى ثابت لا يتغير، بل فئة تتسم بالحركية الدؤوبة، شأن باقي الفئات والمجتمع ذاته، تمثل مادة خام إذا أحسن تشكيلها والاستثمار الأمثل فيها، فشباب اليوم هم أطفال الأمس وصناع الغد.

ثالثا: الشباب والتعايش: من ضحايا للعنف إلى صناع للسلام

يشهد العالم في المرحلة الراهنة تغيرات سريعة غير مسبوقة، أثرت بعمق على واقع الشباب وسبل حياته، والبالغ عددهم اليوم بليون نسمة عبر العالم، يتموقع 85% منهم في البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 5)، كما تشكل ذات الفئة قوة للتغيير في المجتمعات.

وبالتالي تتأسس الرهانات الحالية والمستقبلية من خلال التعويل على قدرة الشباب، في نقل نفسه ومجتمعه من ضحية للعنف، التطرف والصراعات، إلى قوة خلاقة لثقافة السلم، التعايش والمصالحة، تحديدا في المجتمعات غير المنسجمة، والتي بات تحقيق الاندماج بين مختلف أطياف شعبها معادلة صعبة إلى مستحيلة.

1. **الشباب: ضحية للتطرف، العنف والصراعات**

يعيش العالم اليوم فورة شبابية أكثر من أي وقت مضى، ناجمة عن ارتفاع معدلات فئة الشباب نسبة للعدد الإجمالي للسكان، بالمقابل يعيش الثلث منهم في بلدان عانت من نزاعات عنيفة، 75% منهم عاطلون عن العمل، كما أن التمثيل السياسي بقي حكرا على فئة من هم أكبر سنا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 1).

يمثل الشباب اليوم أكبر فئة عمرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم يتجاوز حوالي 60% من سكان المنطقة عمر الثلاثين، بالمقابل تواجه ذات الفئة تحديات كبيرة على مستوى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها، في ظل عجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، والتقاعس عن توفير الخدمات الأساسية لهم.

ورغم أن ظروف الحرب والعنف تشكل مأساة للجميع، غير أن تأثر الشباب بها يكون أكبر، ما يحرمها الحصول على اعتراف بشرعيتها، في ظل هشاشة الدول التي تفتقر هياكلها إلى الإدارة والقدرة السياسية على أداء الوظائف اللازمة، للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية (مركز روبرت شومان للدراسات، 2009، صفحة 16).

حيث التحديات التي يواجهها الشباب اليوم غير مسبوقة، من تغير المناخ إلى البطالة، وصولا إلى أشكال متعددة من عدم المساواة والاستبعاد، لاسيما بالنسبة للشباب المنتمي إلى فئات ضعيفة أو مهمشة، هذا الأخير تحول في ظل الاستقطاب الإعلامي الحاد إلى فريسة سهلة للعنف بكل صوره، تتدرج صعودا من أبسط مظاهر العنف إلى أقسى أشكال التطرف وحتى الإرهاب.

ومهما كانت أشكال العنف ومبرراته نجد لفئة الشباب حضورا قويا فيها بفعل محددات متشعبة مجتمعية، سياسية، اقتصادية وبيئية، نسوق بعضها على النحو التالي:

- تعزيز الانقسامات القبلية والعشائرية في المجتمع، التي تستثمر في حمية الشباب واندفاعه القوي لخدمة أغراضها، حيث للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية، والتنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلاقة كما أن يكون قوة مدمرة وعشوائية.
- محدودية الأفق السياسي والاقتصادي، وسواد مناخ الإحباط المجتمعي بفعل انعدام الفرص الاقتصادية والاجتماعية، فالشباب حتى عهد قريب وجد نفسه غير ممثل وصوته غير مسموع لدى الدوائر الحكومية، وهو ما يفسر حالة العزوف عن الانخراط في مختلف مظاهر الفعل السياسي من انتخاب، تأسيس أحزاب أو الانضمام إليها، العمل النقابي وغيرها.
- يمكن للفقر وظروف الإحباط الاجتماعي الناجمة عن البطالة، أن تخلق لدى الشباب الشعور بالتهميش والإقصاء، وغيرها من المشكلات

الاجتماعية المولدة للعنف، قد تقود لحالات نفسية كالاكتئاب، اليأس والعزلة، فتكون الاستجابة تلقائية لدعوات التغيير بالعنف (شنايف، 2012، صفحة 227)، ما يشكل وقودا للنزوع نحو التطرف وانتهاء بالإجرام.

- مساهمة الإعلام في عرض مختلف مشاهد العنف بنوع من الإثارة، تساهم في الترويج للسلوك المتطرف في أوساط الشباب المندفع، فيحوله من فعل منبوذ مجتمعيا إلى فعل مقبول ومن يقوم به هم أبطال خارقون.
- جمود الأنظمة التعليمية وعدم كفاءة الموارد البشرية (شنايف، صفحة 225)، ما يقضي على حظوظ الشباب في التنافس على المناصب وفرص التوظيف في مختلف الأسلاك والقطاعات، فإن حصل على المؤهل الدراسي يفقد الأمل في الحصول على الوظيفة المناسبة، ما يحرمه من فرص تقديم كفاءته ويخنق إبداعه، ويجعله عرضة للتصيد والاستقطاب من الأفكار المتطرفة والمنحرفة، التي تقدم فهما مشوها للحقائق والأحداث على النطاق الوطني والعالمي.

ساهمت المتغيرات سالفة الذكر في إحداث خلل في منظومة النسق القيمي والتنشئة الأسرية داخل المجتمع، فظهرت بعض الانحرافات الأخلاقية لدى الشباب بكل مستوياته التعليمية كالشغب، العنف الرياضي، السرقة، الاختطاف وغيرها.

حيث يؤدي تفشي العنف بمختلف مظاهره، وشموله لمختلف مكونات المجتمع إلى تهديد الأمن المجتمعي وزعزعة كيانه، ما يعكس حالة التشظي التي تحياها مختلف شعوب الجنوب، حيث فلسفة الحكم عقيمة إزاء بناء مقاربة أمنية مجتمعية موحدة وموحدة.

وعليه بدون المعالجة الصحيحة لهذه العوامل، تبقى الحلول والمعالجات قاصرة، ومن ثم أي تعامل مع ظاهرة العنف لا يأخذ بعين الاعتبار مسبباته الأساسية، يجعلها حلولا جزئية ترقيعية لا تحقق المرجو منها.

2. الشباب وفرص تثمين مكتسبات التعايش

اعتمد زعماء العالم منذ نهاية عام 2015 "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" [4]، كرؤية لتحويل مسار التنمية في السنوات القادمة لبناء مستقبل أكثر سلاما وازدهارا، استدامة وشمولا، وتؤكد الخطة على أن الشباب (ذكورا وإناثا) هم عوامل حاسمة للتغيير، ودورهم محوري في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تقوم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب على الأسس التالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 7):

- الاعتراف بأن الشباب على تنوعهم يتمتعون بحق وواجب المشاركة والمساهمة في التنمية، على مستوى المجتمع المحلي وما يتعداه وطنيا وعالميا.
- الاعتقاد بأن مشاركة الشباب في تنمية المجتمع المحلي وأسواق العمل، والعمليات السياسية والحياة العامة، والإشراف البيئي وبناء السلام ومنع النزاعات، سيصوغ ويحول على نحو متزايد نوعية وآفاق التنمية البشرية المستدامة.

ومع أن التعايش لا يسير متلازما مع المصالحة بكل معانيها، فهو يقبل بمستوى التفاهم مع الواقع، أو إدراك العالم كما هو حقيقة دون مصارعته، من خلال التسامح ونسيان أحقاد الماضي، فعقلانية التعايش تعكس مشكلة تحرك جماعي، فالقيادة السياسية والصفقات المؤسساتية ضرورية لإيجاد الظروف التي تمكن الأفراد من استيعاب عقلانية التعايش (إغناتيف، 2006، الصفحات 419- 420).

بالمحصلة يسير التعايش متساندا مع توفر ظرفين أساسيين هما:

---

[4] اعتمد الأعضاء الـ193 بهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 برنامجا عالميا للتنمية المستدامة، تحت عنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وقد جاء هذا البرنامج وأهدافه السبعة عشر ليخلف الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي أطلقت عام 2000، تواصلت إلى حدود 2015.

- صفقة سياسية تعقد بين الأعداء مع تقديم القدر المقبول من التنازلات.
- صفقة أمنية لضمان سلامة جميع الأطراف، مع تصالح الضحايا مع بعضهم البعض.

مع التأكد من حقيقة أن رغباتهم الفردية بالانتقام والثأر لم يعد بالإمكان تحقيقها، فالتعايش واقعيا لا تحققه فقط النوايا الحسنة، لكن وجود أطر للاتفاق الأمني والسياسي لضمان نجاحه واستمراره.

في ذات السياق يعول على الشباب من خلال قدرتهم وإمكانيتهم في أن يكونوا عوامل تغيير إيجابية، تساهم في تغيير مستقبل الشعوب، بالأفكار والحلول الاستباقية لمواجهة تحديات التنمية، من خلال إثبات قدرتهم على بناء جسور الحوار بين الثقافات، الذي يعتبر محركا للاتجاهات والمواقف الحاضرة، وصانع أنماط التنمية وشروط التطور في المستقبل.

وعليه بدت العبرة في تسليط الضوء على الطرق الخلاقة لتعزيز التعايش، في مختلف الميادين، فمع اختلاف السياقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للنزاعات والتغيير من إقليم لآخر، إلا أنه تتحكم فيه عدة عوامل:

- الأولى داخلية: تأتي من قدرة المجتمع على التجديد والثقة في قدرات الشباب وطاقته، حيث استعادة الثقة يمكن أن تخلق القبول للآخر، وقد تكون مختلف البنى القائمة موارد وقدرات مفسرة للاستقرار النسبي الموجود في المجتمعات.
- أما التغيير الخارجي: فيكون محصلة للمواجهات، وكل مواجهة تمثل فرصة للتعلم، النمو والتطور (غبايدي دو، 2007، صفحة 247)، من خلال بناء مؤسسات تعمل على تعزيز قيم السلم الإيجابي الدائم، وتهيئ الأرضية لبناء علاقة مستدامة.

ورغم صعوبة العملية وتعقيداتها لكنها تبقى خطوة جبارة للمضي قدما في سبيل إعادة البناء السياسي، الاقتصادي، الديني والثقافي للمجتمعات،

كما ينظر للعمل التعايشي على أنه أداة لتسهيل عقد وفاق بين القاعدة والقمة، واتفاق سياسي بعد أن يضع العنف المسلح أوزاره.

رابعا: استثمار طاقات الشباب وتعزيز منطق المواطنة الفعلية

رغم أن كل التقارير الأممية وخطط التنمية الحالية والمستقبلية تعتبر الشباب عنصرا حيويا في المجتمع، من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يشكل تحديا للمعايير والقيم الاجتماعية الاقصائية، لكن الطريق أمام الشباب ليس سالكا بعد:

- غالبا ما يظلون مستبعدين في العمليات الرسمية لاتخاذ القرار الاقتصادي كما السياسي.
- نسبة المقترعين بين الشباب هي الأدنى مقارنة بالفئات الأخرى، كما أن انضمامهم للأحزاب السياسية يبقى ضعيفا.

في الوقت الذي صار فيه تقدم الدول يقاس بقدر ما توليه للشباب من رعاية، وبالتالي قدر إسهامهم في تنمية مجتمعاتهم، من هنا جعلت الدول من أولوياتها رعاية الشباب في شتى المجالات التعليمية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية.

فعملية بناء الدولة كل متكامل لا ينفصل عن تحقيق التنمية الاقتصادية، إرساء قواعد السلم والأمن وضمان حقوق الأفراد وحاجاتهم الأساسية، بما يستجيب لإشكالية تقاطع الهويات ويأخذ بالحسبان التركيبة الإثنية والعرقية المعقدة.

حيث بات الاستثمار في الرأسمال البشري ومنه طاقات الشباب هو جوهر المواطنة، كما أن مفهوم الدولة الذكية لم يعد ينصرف لإحصاء القدرات العسكرية والاقتصادية أو لتلك الأطراف الأكثر فعالية للحشد الداخلي والخارجي، إنما ببساطة اتجه المفهوم ليتكيف مع قدرات الدول في الاستجابة لحاجات ومتطلبات الأفراد الأساسية (من مأكل، ملبس، صرف صحي، هواء نقي).

تكون الغاية المنشودة في ما عبر عنه ليجفارت بالتوافق الأكبر في المجتمع(Issacharoff, 2004, p. 74) ، مهما كانت التكاليف مرهقة والطريق محفوفة بالمخاطر، فلا أمن ولا تنمية ولا عدالة دون بناء نظام الجودة السياسية، بما يكفل ولادة جديدة بعد تلك المشوهة والمنهكة بإخفاقاتها وتحدياتها، إذ أصبح من معايير تقييم جودة النظام السياسي درجة العقلانية السياسية.

فالنظام السياسي العقلاني هو الذي يضمن درجات عالية من العدالة الاجتماعية والسياسية، التي تستهدف كل الفئات المجتمعية من خلال:

- إدراك المضمون الحقيقي للمواطنة، والتركيز على بعد أعمق يعكس وعي الأفراد بالانتماء لجماعة اجتماعية ذات هوية سياسية، فهي تعبير عن الهوية، وصيرورة منتظمة ومعقدة من النضالات الدؤوبة التي ينهض بها المجتمع كافة (مالكي، 2012، صفحة 1).
- إشاعة ثقافة المواطنة القائمة على التوازن بين المطالبة بالحقوق والالتزام بالواجبات، وهي مسألة في غاية الأهمية في ظل التدفقات المتسارعة للضغوط والتأثيرات على الصعيد العالمي.
- تتأسس نهضة الدول على مبدأ المواطنة وهذا لا يعني إلغاء حقيقة وجود مكونات عرقية، دينية، ...إلخ، إنما يتطلب الأمر خلق مناخ ملائم وإطار عملي للتعاون والتعايش السلمي بين مختلف التكوينات، عكس سعي نظم حكم لطمس هويات على حساب أخرى.
- تسير ثقافة المواطنة متساندة مع نمو ثقافة الديمقراطية، فكلاهما كل متكامل لا يتجزأ ونموهما بالتوازي يعطي المواطن والشباب الثقة والقدرة على المشاركة الفعالة، كما يسمح بتدبير كل الخلافات والاختلافات، في ظل سواد منطق دولة الحق والقانون.

وإذا كان الشغل الأكبر للمواطنة هو تقويم اعوجاج الحكام ومراقبة تسيير وإدارة الشأن العام بتشاركية مع المواطن، فقد لجأت النظم المغلقة إلى عرقلة بنائها عمدا، خوفا من المساءلة وتدفق الرأي الآخر، وهي بحاجة لأن تركب

الموجة التي ركبها الغرب مع ولادة حركات اجتماعية وضعت المواطن والشباب في المقام الأول في قلب الشأن العام، انبثقت معها مواطنة راسخة مقابل تلك الناشئة، والمشكلة أنها كانت نشأة معاقة سياسيا، فالأنظمة الحاكمة تعي جيدا أن ميلاد مواطنة غير مشوهة يعني وضع شرعيتها على المحك واعتبارها المشكلة وليس جزء من الحل (بن عنتر، 2012، صفحة 6).

وهو ما أفرز النظرة المزدوجة للشباب تعكس تصورين متناقضين شكلا، متكاملين مضمونا:

- من وجهة النظر الإيجابية هم طاقة مجتمعية ضخمة إذا أحسن الاستثمار فيها، كفيلة بنقله من شباب ضائع، محبط دون أفق سياسي، اقتصادي واجتماعي في ظل انعدام الفرص، إلى بناة الحاضر والمستقبل، بقليل من الثقة في قدراته وتطوير مواهبه وكفاءته وصقلها.
- والشباب من وجهة النظر السلبية قوة قادرة على التدمير، وتعزيز الاضطراب المجتمعي (حاج زيان، 2015، صفحة 237)، إذا ما ترك فرائس سهلة وسائغة لشبكات الإجرام والتطرف العابرة للحدود، ما يشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي المحلي، وهدر إمكانيات صيانة الأمن العالمي.

وعليه يمثل الشباب بالمحصلة ثروة وطنية وقومية وإنسانية، هو الطاقة الفاعلة والمحركة في المجتمع، وقوة ضاغطة من أجل التغيير، فبقدر ما نعطي الشباب ونعدهم الإعداد السليم، بقدر ما نحصل على خبرات وكوادر بشرية، قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية في عالم سريع التغير وشديد الاستقطاب، في ظل الانفتاح العالمي وثورة الإعلام الرقمي، التي باتت تستهدف فئة الشباب أكثر من غيرهم.

خاتمة:

يمثل الشباب طاقة قومية وإنسانية محررة بما تحويه من قدرات وأفكار وانفعالات منطلقة، خلاصة مجموعة من القدرات الجسمية، العقلية والنفسية التي تحتاج إلى صقل وتهذيب بما يستجيب لحاجات المجتمع، وإذا كان الشباب نصف الحاضر، فهم كل المستقبل، لذلك فإن وعيه بأسباب المشكلات، يمثل الخطوة الأولى نحو سبيل الحل والمعالجة، حيث تزداد أهميته (الشباب) في المجتمعات التي تتطلع للتغيير والتطور.

وكإجابة عن التساؤل المطروح نؤكد أن العنف والظواهر ذات الصلة مثل التعصب والترويج لخطاب الكراهية، المؤدي للتطرف والانحراف إلى الإجرام، فإن الشباب هو الأكثر عرضة لها في ظل الظروف التي يحياها مجتمعيا، مع العلم أن هذه النظرة السوداوية لا تلغي حقيقة أنه يمثل الرهان الحقيقي حاضرا ومستقبلا، لإيجاد حلول لمشكلات العنف وتبعاتها، والتيسير لخلق مناخ يتعايش فيه الجميع ويقبلون العيش المشترك، بغض النظر عن انتماءاتهم الأولية.

وعليه يمثل الشباب أكثر الفئات حيوية وقدرة على الإنتاج، لذلك لا بد استثمار هذه الطاقة لدعم مساهمتها الإيجابية في كافة مسارات التنمية، رغم التحديات المجتمعية التي تحد من نفعية هذا الخيار، في مقدمتها الحاجة لمقاربة حكم ناجعة وفعالة، تقوم على فلسفة احترام الآخر والثقة في فعالية الشباب وقدرته على صناعة التغيير، مع قبول صريح بالعيش المشترك وفق منطق بوتقة الانصهار، التي تذوب فيها كل الهويات وتفقد تميزها أمام تفوق منطق الوطن والمواطن.

الهوامش والمراجع:

أفضالي أنيله، وكوليتون لورا. (2006). بناء التعايش: مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية. تأليف أنطونيا تشايز، و ميناو مارثا، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

إغناتيف مايكل. (2006). كلمة أخيرة: تأملات في التعايش. تأليف تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

أي سلوزكي كارلوس. (2006). الطريق نحو المصالحة. تأليف أنطونيا تشايز، وميناو مارثا، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الاثني العنيف. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

أبو النمر محمد. (2007). نحو نظرية وممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلام. تأليف سنثيا سامبسون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

بن عنتر عبد النور. (نوفمبر, 2012). المواطنة كمدخل للتعددية: ثقافة المواطنة نقيض ثقافة التسلط. نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين.

جيملي بوبكر. (2010/2009). الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة. قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

حجازي عزت. (1990). الشباب العربي ومشكلاته. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والىداب.

حاج زيان وهيبة. (جويلية, 2015). الشباب وممارسة العنف في المجتمع الجزائري. مجلة آفاق علم الاجتماع.

حواس محمد. (بلا تاريخ). الشباب العربي: مشكلات وحلول. تاريخ الاسترداد 20 10, 2019، من http:araa.sa/index.php=vieu=articleid=2599:07-26-23-46-40itm

مالكي أحمد. (نوفمبر, 2012). من أجل تصورات جديدة للمواطنة. نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين.

علاق جميلة. (أكتوبر, 2018). تجديد الإنسان في واقع ما بعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية: ضرورة لبناء السلام المجتمعي وإرساء متطلبات السلام العالمي. مجلة الناقد للدراسات السياسية .

سبينجيمان سفن م.. (2006). ثمن الحرية الخفي: تأطير عراقيل التعايش الاقتصادي. تأليف أنطونيا تشايز، و ميناو مارثا ، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

شنافي ليندة. (جوان, 2012). أسباب العنف لدى الشباب. مجلة العلوم الإنسانية.

غبايدي دو سام. (2007). بناء السلام الوقائي في جمهورية غينيا : بناء السلام من خلال استثمار الإيجابيات. تأليف سنثيا سامبسون، المقاربات الإيجابية في بناء السلام. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

تشايز أنطونيا ، وميناو مارثا. (2006). تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع العنيف. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

Issacharoff, S. (2004, fall). Constitutionalizing democracy in fractured societies. journal of international affairs.

التقرير الأوربي حول التنمية لعام 2009.: (2009). التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوربي جديد. سان دومينيكو دي فيسولي. مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2017/2014: شباب ممكن، مستقبل مستدام. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.